الإصلاح السياسي ومستقبل النمو الاقتصادي
دراسة تطبيقية

دكتور/ عادل المهدي(*)

(١) مقدمة:

يعود تاريخ انتشار النظم السياسية المتسلطة إلى بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث بدأت أغلب دول العالم بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية إلى محاولة التحرر وإدارة نظمها الاقتصادية والسياسية على أسس ديمقراطية بمساعدة أمريكية اوربية، لمواجهة المد الشيوعي آنذاك، وبالفعل زاد عدد الدول الديمقراطية خلال فترة الخمسينات من القرن العشرين(١).

وما أن حل عقد الستينات حتى بدأت مجموعة من الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا اعتلت على أثرها الحكم أنظمة سياسية عسكرية متسلطة انتهكت حقوق الإنسان، وأسهمت في حدوث تراجع كبير في انتشار الديمقراطية، وتدهور الأداء الحكومي في مختلف مناحي الحياة، وكانت النتيجة المنطقية هي انتشار الفساد والرشوة، حدوث تفاوت حاد بين الطبقات الاجتماعية في هذه الدول، حيث ترافقت القصور الفاخرة والأبنية العجيبة مع العشش المشيدة من الصفيح وسكنى المقابر، والأداة الوحيدة لإدارة هذا التناقض هي المزيد من التسلط والقهر.

(*) أستاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية. كلية التجارة. جامعة حلوان

E-Mail: adelmahdy@link.net
Web site: www.adelmahdy.net

ونجحت في هذا الصدد بعض الأنظمة العسكرية المتسلطة في تحقيق نمواً اقتصادياً لبلادها مثل كوريا الجنوبية والفلبين وإندونيسيا وغيرها، جعل الباحثين يعتقدون أن هناك نموذجاً تنموياً جديداً يحتذى، وهو نموذجاً ليس ليبرالياً كأمريكا وأوربا الغربية، وليس شيوعيا كروسيا وأوربا الشرقية، ولكنه نموذجاً تنموياً سلطوياً[٢].

وما أن حل عقد الثمانينات حتى بات من الواضح أن أغلب الأنظمة المتسلطة لم تعد قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي لشعوبها، ومع تزايد الوعي السياسي وتطور الاتصالات، ووسائل نقل المعرفة، مع تولد طبقة جديدة من رجال الأعمال، وطبقة وسطى تكافح من أجل البقاء، اندلعت عديد من الثورات والتحولات الكبرى في الدول الشيوعية من ناحية، وأغلب الدول ذات الأنظمة المتسلطة من ناحية أخرى، الأمر الذى أدى إلى انتشار سريع للديمقراطية في عدد كبير من دول العالم، وأصبح استمرار النظم المتسلطة في الدول الأخرى مسألة وقت فقط.

ويلاحظ أن البحوث والدراسات الأكاديمية التي أجريت في جميع المنتديات والمحافل الدولية والمحلية حول دور الاصلاح السياسي والديمقراطية في التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول النامية قد اختلفت في نتائجها. فمنها مايشير إلى وجود علاقة ايجابية بين النظم المتسلطة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع في بعض الدول. ومنها مايشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في دول أخرى. ويرجع هذا الاختلاف بطبيعة الحال إلى أن هذه الدراسات تدور جميعها في فلك العلوم الاجتماعية التي يندمج فيها رأي الباحث الشخصي- وتقديراته وفقا لظروفه الشخصية ومصالحه الخاصة بالنتائج

العلمية لمثل هذه البحوث والدراسات. وهو مايعنى أن هناك قدرا كبيرا من التحيزات في العلوم الاجتماعية، ولايمكن الفصل التام بين التقديرات الشخصية والظروف المعيشية، والمكانة الاجتماعية للباحث والنتائج التي يتوصل إليها من بحثه.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة قد أشارت في عديد من التقارير الصادرة عنها بشأن زيادة أعداد الفقراء وتدهور الأحول المعيشية لكثير من سكان الكرة الأرضية إلى أن أزمة التنمية في الدول النامية مردها غياب الوعي السياسي وتدهور القيم الاجتماعية والأطر السياسية والتشريعية، وشيوع النظم السلطوية، وانحراف الإدارة الحكومية وضعف أدائها، مع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، وفقدان الثقة فى المناخ الاستثمارى, الأمر الذى أدى إلى تزايد حدة الفقر, وتراجع معدلات النمو الاقتصادى. ويرى أغلب الاقتصاديين ومعهم السياسيين أن هذا الأمر يعود بصفة أساسية إلى غياب الديمقراطية في عدد كبير من الدول النامية, وتشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن هناك مايزيد عن ٦٠ دولة في العالم لازالت ترزخ تحت نير النظم المتسلطة, وذلك رغم ماشهده العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضي من تحسن في النظم السياسية عبر العالم, إذ بلغ عدد الدول التي انتهجت خطوات ملموسة نحو الاقتراب من الديمقراطية نحو ٨١ دولة وبقية دول العالم تتأرجح بين النظم الديمقراطية والنظم المتسلطة(٣).

وقد تضمنت الأهداف العامة للتنمية في الألفية الجديدة، تقليل الفقر على الصعيد العالمي بتغيير الأطر السياسية وتفعيل مايعرف بالحوكمة والشفافية, وتعتبر هذه التغييرات وفقا لآراء السياسيين والاقتصاديين الأكاديميين من أهم الجوانب

التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. وتنبع هذه الأهمية من حقيقة تقارب دول العالم في مجالات المعرفة نتيجة لذلك التطور الهائل في مجال الاتصالات, والفضائيات, وشبكات المعلومات، ومنتديات التواصل الاجتماعي فيما عُرف كل ذلك بالثورة العلمية الثالثة, تلك الثورة التي مكنت البسطاء في أعماق القرى من مشاهدة منجزات العلم والتقنية في كل مكان على وجه المعمورة. بل إن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها التي تقع في أي مكان أصبح بالأمكان مشاهدتها في نفس لحظة وقوعها, وعليه لم يعد بمقدور الحكومات وصانعي السياسات في أي دولة إخفاء أي معلومات تتعلق بتطور النظم الاقتصادية والسياسية في العالم, كما لم يعد بمقدورهم تضليل شعوبهم بزعم عدم أو صعوبة المعرفة لما يجري هنا وهناك. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي في الدول التي لازالت تتأرجح بين الديمقراطية والنظم المتسلطة.

والدليل على ذلك مايحدث في ما يعرف **بالربيع العربي**، حيث انتقلت عدوى الثورات سريعاً من دولة إلى أخرى، ورغم مساندة الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) على نحو خاص لبقاء النظم المتسلطة في بعض الدول ذات الأهمية السياسية والاقتصادية لها، إلى أن هذه المساندة سوف تنتهى سريعاً بانتهاء المصالح الاقتصادية، وعلى رأسها نضوب الموارد النفطية، وحين ذلك فإن أي مضادات وقائية لن تفلح في التصدى لانتشار عدوى الثورات التي تفهمتها الشعوب المقهورة في كافة أنحاء المعمورة.

والهدف الأساسي من هذا البحث يتركز على اختبار الفرضية الأساسية التي تشير إلى أن هناك علاقة موجبة وقوية بين الاصلاحات المؤسسية فيما يعرف بتفعيل الديمقراطية, وتحسين جودة الأداء الحكومي فيما يعرف بالحوكمة Govrnance والنمو الاقتصادي. وبمعنى آخر فإن البحث يسعى للإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بطبيعة واتجاه العلاقات سالفة الذكر.

- فهل تحسن الديمقراطية من مسار النمو طويل الأجل؟
- وهل تؤدي الحوكمة إلى مزيد من الديمقراطية والنمو الاقتصادي؟
- وهل تؤدي الحوكمة إلى تقليل الفساد وتحسين مناخ الاستثمار؟
- وهل هناك علاقة بين الحقوق السياسية والمدنية ومستوى المعيشة ؟

إن الأدلة التطبيقية عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لا توفر حتى الآن دعماً كافياً وواضحاً لفرضية أن زيادة مستوى الديمقراطية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. فهل تعتبر الديمقراطية شرطاً لتحقيق النمو الاقتصادي, أم أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يعتبر مطلباً أساسياً لتفعيل الديمقراطية؟[٤]

وقد وجدت بعض الدراسات[٥], أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات الحرية السياسية على النمو, وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى نتائج محددة **Ambiguous** بشأن هذه العلاقة[٦]. وقد توصل بارو **Barro** من دراسته عام ١٩٩٦ عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي إلى أن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو تعد انعكاساً للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشرى.[٧] وبنفس المنطق, توصلت دراسات عديدة إلى نتيجة

مفادها عدم وضوح العلاقة المباشرة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. غير أن هذه العلاقة قد تصبح قوية من خلال المتغيرات الأخرى المؤثرة على مستوى الآداء الاقتصادي بوجه عام. وعلى الجانب الآخر فقد أشار **Francisco,١٩٩٩** في دراسته عن علاقة الديمقراطية بالحوكمة **Governance** والنمو الاقتصادي إلى أن توسيط جودة الأداء الحكومي يؤثر تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي. غير أن جودة الآداء الحكومي لا تتأتى إلا من خلال تفعيل الديمقراطية.

وقد توصل **Francisco** في هذا الصدد إلى وجود علاقة قوية في الأجل الطويل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. واستخدم في ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة على مستوى جودة الآداء الحكومي في ١١٥ دولة تم اختيارها على أساس توافر بيانات بشأنها عن مؤشرات الديمقراطية والحرية الاقتصادية, ونوعية المؤسسات الحكومية, ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات(٨). وقد بُني هذا التحليل في اطار مايُعرف بالشفافية, والمصداقية, والمساءلة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة, خاصة مايتعلق منها بالعلاقة بين الأفراد والمنشآت , والجهاز الإداري للحكومة.

أما **Guang,٢٠٠٢** فقد توصل من دراسته عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي, اعتماداً على منهجية «قياس الأثر قبل وبعد **After and Before Effect Methodology**» إلى أن التحسن في مستوى النمو يتأتي بعد التحول إلى الديمقراطية. وعلاوة على ذلك فإن النمو فى ظل الديموقراطية يكون مستقراً بدرجة أكبر عنه في ظل النظم غير الديمقراطية. وقد بني **Guang** دراسته على بيانات أربعين دولة, وعبر أربعين سنة قبل وبعد أن تصبح دولاً ديمقراطية أو شبه ديمقراطية(٩).

وفي هذا الصدد سوف نقوم بتعريف المتغيرات الأساسية التي سيجري تحليلها في هذا البحث, ودراسة الإطار الذي يربط بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي, ومن هذه المتغيرات , الحرية الاقتصادية **Economic Freedom** وهو ما يمكن التعبير عنها بمؤشر يمكن تسميته بالعولمة **Globalization** ومتغير الحوكمة **Governance**, أو جودة وكفاءة الآداء الحكومي, وما يتعلق بهذه المتغيرات من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية. ثم يلي هذا التحليل محاولة لاختبار العلاقة بين الحوكمة والديمقراطية والنمو الاقتصادي اعتمادا على توظيف البيانات التي أمكن الحصول عليها عن ٦٠ دولة تمثل العينة الأساسية للدراسة.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل واختبار العلاقات سالفة الذكر ينبغي التأكيد على طبيعة التطورات المعاصرة بشأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي, ذلك الدور الذي أخذ في الانحسار منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي كنتيجة للضغوط الدولية في اتجاه تفعيل آليات السوق , وتفعيل المبادئ الدولية بضرورة فتح الأسواق العالمية, وإزالة القيود التي تعترض تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نطاق واسع عبر الضغوط القادمة من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية المعنية بهذا الأمر(١٠). ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الوظائف التي باتت تركز عليها الدول المختلفة في الفترة الراهنة لتفعيل آليات السوق وفتح الأسواق, ومنها يمكن أن نذكر:

الوظائف التقليدية: المعروفة (كالأمن والدفاع والعدالة)

الوظيفة التنموية: والتي ترتبط بضرورة تهيئة البيئة المحلية لتنشيط الاستثمار الخاص, وتتعلق تلك الوظيفة بإنشاء بعض مشروعات رأس المال الاجتماعي التي لا يقبل عليها القطاع الخاص, وليس كل مشروعات البنية الأساسية. كما يدخل في إطار هذه الوظيفة طرح السياسات الاقتصادية الملائمة لمسار النمو الاقتصادي, بما يحقق تحسنا في مستوى المعيشة في ظل مناخ أكثر استقرارا, وأكثر عدالة في توزيع ناتج هذا النمو.

الوظيفة التنظيمية: وهي الوظيفة المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض, والعلاقة بين الأفراد والأجهزة الحكومية المختلفة, والعلاقة بين الدولة ككيان مستقل والدول الأخرى. ويتأتى تنفيذ هذه الوظيفة من خلال إصدار التشريعات المنظمة لهذه العلاقات, وتحديد المسئوليات بشكل واضح, في إطار من الشفافية والمصداقية.

الوظيفة الرقابية : وترتبط هذه الوظيفة عمليا بالوظيفة التنظيمية, من حيث الرقابة على تنفيذ التشريعات, وتفعيل قضايا المصداقية والشفافية والمساءلة. ولعل الضمان الوحيد لحياد هذه الوظيفة, وعدم انحيازها, أو استخدامها كسيف مسلط على الرقاب هو الحوكمة والديمقراطية.

(٢) العولمة والنمو الاقتصادي[١١]**:**

لعلنا نلاحظ أن مصطلح العولمة **Globalization** قد أخذ في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي, وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization (WTO)** تلك المنظمة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدءً من عام ١٩٩٥. وانطوت وثيقة

إنشاء هذه المنظمة على مجموعة من الاتفاقيات التي تلزم الدول الأعضاء بالتجاوب الدولي في مجال فتح الأسواق أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال, مع الاتجاه نحو إزالة كافة القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق قواعد المنافسة الحرة **Free Trade** وتفعيل قواعد المنافسة العادلة **Fair Trade** بإلغاء الدعم الممنوح للإنتاج أو الصادرات(١٢).

وفي ضوء الالتزامات التي ترتبها عضوية الدول في المنظمة, فإنه يتحتم على الدول الأعضاء تعديل وتهيئة تشريعاتها المحلية, أو اصدار تشريعات جديدة تتوافق في نصوصها ومتطلبات تنفيذها مع ماجاء في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية, الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في حدوث عولمة تشريعية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية القومية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يُطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الإنترنت.

وقد انتشر المصطلح وذاع استخدامه بين المتخصصين وغير المتخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، غير أن جذوره تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي، ذلك التقدم الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع

الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية **Global Product**، كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعني عولمة الاستهلاك أو **Global Consumer**. وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. تلك الثورة التي تتمثل مظاهرها في التقدم الهائل الذي يشهده العالم في الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلى بأجياله المختلفة، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية ...الخ. ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت أهم مظاهرها ونتائجها تتدفق من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها.

وعلى ذلك فإن هذه الثورة تعتمد في طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشرى، وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة الفنية المتراكمة عبر الزمن لدى الإنسان.

والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات سالفة الذكر بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات **Mergers** بين الشركات الصغيرة في محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتى من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم **Economies of Scale** أو الإنتاج الكبير **Mass Production**، ومن ثم تخفيض التكلفة, وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضا إلى الدخول في تكتلات إقليمية في محاولة لتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة.

فهل تحقق العولمة باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق الحرية الاقتصادية تحسنا في مستويات المعيشة لشعوب الكرة الأرضية من خلال تفعيل الأطر الديمقراطية وتحقيق الحرية السياسية وإطلاق الحريات المدنية, أم هناك تأثيرا سلبيا لذلك؟ الواقع أن النمو الاقتصادي يتطلب ضروة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة, وهو مايعني أن الموارد النادرة في حد ذاتها لم تعد قيدا على تحقيق النمو الاقتصادي, بل إن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد, وتجنب الهدر فيها يعد المحدد الأساسي لهذا النمو. والعولمة أو التحرير الاقتصادي, وتفعيل آليات السوق على المستوى المحلي والدولي يحقق التخصيص والاستخدام الأمثل لهذه الموارد, ومن ثم النمو الاقتصادي.

ويجب أن نتعلم كيفية الاستفادة من الحقوق الممنوحة للدول النامية عموما في أطار الاتفاقيات والقواعد التجارية الدولية, تلك الحقوق التي يمكن بموجبها توفير قدر من الحماية في الأجل القصير للمنشآت التي يمكن أن تتجاوب خلال فترة قصيرة مع المتغيرات العالمية سالفة الذكر. كما يجب أن نتعلم حماية أنفسنا من أنفسنا قبل أن نتعلم حماية أنفسنا من غيرنا, وذلك بتفعيل الأطر المؤسسية. للديمقراطية والحوكمة.

(٣) الديمقراطية والحوكمة:

يمكن تعريف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة **Peacefully and regularly** بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصداقية والمساءلة, بما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية, فضلا عن أنها تسمح للناس بأن يكونوا أكثر كفاءة

ونجاحاً في ممارسة وظائفهم[١٣]. وهذا الأمر يؤدى إلى رفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة في الأجل الطويل.

وفي هذا الصدد فإنه يلاحظ أن الأنظمة المتسلطة للحكم قد تفلح بصورة عشوائية في رفع جودة أداء الحكومة من خلال أحداث التغيرات المطلوبة استناداً إلى منطق القوة, وهو ما قد يستغرق وقتاً طويلاً يصل إلى سنوات وربما عقود لكي يمكن التأثير على سلوك الناس. وهناك الكثير من الشك هذه الأيام عن إمكانية استمرار النجاح الذي حققته دولة مثل الصين في ظل نظام غير ديمقراطي عبر العقدين الماضيين , دون حدوث إصلاحات مؤسسية لتفعيل الحوكمة والديمقراطية. فالضعف المؤسسي قد يسبب تدهور في الأداء الحكومي مما يؤثر على الأداء الاقتصادي الصيني مستقبلاً. وهذه الحقيقة تقلق المسئولين في كثير من الدول, الذين يعتبرون أن النمو الصيني, أى التنمية يمكن تحقيقها بنفس الأطر المؤسسية[١٤].

ولاشك في «إن التفكير في آثار النظم الديمقراطية **Democracy Regimes** مقارنة بالنظم المتسلطة» **Authoritarian Regimes** يجب أن يتركز فى تحليل الدوافع أو الحوافز التي تحرك كل من الإدارات الحكومية, والأفراد والجماعات في ظل النظامين, فالحكام في ظل النظم الديمقراطية لديهم الحوافز للسماع إلى ما يقوله الناس, وما يرغبون في تحقيقه, وهذه الحوافز مردها إلى مواجهتهم للانتقادات الموجهة إليهم, والبحث عن دعم مستمر فى العمليات الانتخابية.

أما في ظل النظم المتسلطة فإن التأثير على سلوك الناس, وتحسين كفاءة الأداء الحكومي عادة ما ينطوي على تكلفة مرتفعة, مع عدم التأكد من إمكانية الاستمرارية

في تحسين مستوى الآداء مستقبلاً. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأزمات المالية التي سادت خلال العقود الماضية في بعض الدول كانت في جانب منها نتاجا طبيعيا لسيادة أنظمة متسلطة, فإذا قامت البنوك بإقراض دكتاتور ما كما هو الحال في إندونيسيا سابقاً, أو إذا حدث خللاً أو تراخياً في شروط الائتمان, أو إذا تركزت القروض في عدد قليل من الأشخاص لكونهم من صناع السياسة أو لصلتهم بهؤلاء الصناع, فإن الآداء الحكومي يتعثر, وتظهر الأزمات المالية والاقتصادية بصورة يصعب علاجها بدون تكاليف مرتفعة. فبدون الصوت الديمقراطى لم يكن هناك سيطرة كافية على أداء الحكومات, بسبب انعدام الشفافية, والمصداقية ، والمساءلة, والصحافة الحرة النزيهة غير الحكومية أو الموجهة من قبل صناع السياسة.

والوجه الآخر من العملة يتمثل في رعاية صناع السياسة أنفسهم لمصالح الجماعات الضاغطة, الأمر الذي يؤدى إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة, وليس إلى العمل والإنتاج كما هو الحال فى أغلب النظم الديمقراطية, مما قد يؤدى إلى شيوع ظاهرة الأنشطة الهامشية الباحثة عن الربح بأقل مجهود ممكن **Rent-Seeking Activitirs** . ولعلنا نميز هنا بين الديمقراطية, وأشباهها من نظم قد تبدو في ظاهرها للناظر إليها من الخارج على أنها ديمقراطية, وهي من الداخل بعيدة عن ذلك. فحقيقة أن الأصوات الانتخابية يمكن شراؤها تسمح للأغنياء والأفراد أو للأحزاب بالسيطرة على العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي تحدث في ظل النظم المتسلطة. والموقف في أمريكا اللاتينية, وتونس في عهد رئيسها المخلوع على زين العابدين، ومصر خلال عهد الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك، وكثير من البلدان النامية يعد مثالاً على ذلك.

وبناءً على ما سبق فإن الديمقراطية تسهم في تحقيق التنمية البشرية, حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة, والتعبير عن آرائهم, الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة, ومن ثم اختيار البديل المناسب, والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد, أى أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية, وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها.

ويتطلب نجاح الديمقراطية وجود آليات ليس فقط للمشاركة بل آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلاً عن المصداقية والشفافية فى تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد.

وتعرف الحوكمة من ناحية أخرى على أنها مستوى الآداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع (أي الإدارات والهيئات والأجهزة والوزارات وغير ذلك من الجهات الحكومية التي تقوم باتخاذ قرارات, أو تنفيذ سياسات, أو الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها) والحوكمة على هذا النحو يصعب الوصول إليها بدون الديمقراطية, حيث تتطلب الحوكمة تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية والمصداقية والمساءلة, ويمكن تعريف هذه المصطلحات على النحو التالي[١٥]:

الشفافية: Transparenc

تنطوي الشفافية على تفعيل الأطر المؤسسية والتشريعية التى تكفل الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية, بما فى ذلك حرية المعرفة والإطلاع على المعلومات ذات

الصلة بالنشاط الذى يمارسه الفرد, ويشير ذلك إلى ضرورة الوضوح فى اتخاذ وتنفيذ القرارات والقوانين, وتتطلب الشفافية ضرورة النشر والإعلان قبل اتخاذ القرار, وبعد تنفيذه وإعمال الشفافية على هذا النحو يعد جزءاً لا يتجزأ من تفعيل الديمقراطية, وتحقيق الصالح العام. إذ أنه فى ظل الشفافية يعمل الموظف العام بصورة غير تميزية, ولخدمة الأداء الوظيفى بما يكفل تحقيق الكفاءة والمصداقية ويستبعد الانحراف الخلقى والفساد خوفاً من المساءلة والعقاب.

المساءلة Accountability

تنطوى المساءلة على تفعيل دور القوانين فى ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق الغير بالمخالفة للقوانين والقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن المختلفة. وتنسحب المساءلة على جميع الموظفين العموميين كبيرهم وصغيرهم دون تمييز «دون أدنى محاولة لتغطية الأعمال غير المشروعة أو إخفائها» وعلى هذا النحو تعتبر المساءلة جزءاً هاماً من تفعيل الديمقراطية وتقليل الفساد, حيث يخضع صاحب القرار ومنفذة للمساءلة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته بصورة تجعله يراعى المصالح العامة للمجتمع, والمصالح الخاصة بناخبيه. والجدير بالذكر أن المساءلة عملية تحتاج إلى نضج فى التقنين بما يكفل التحديد الدقيق لطبيعة المساءلة, ومن يقوم بها, ومن يخضع لها, ومتى تبدأ, مع ضمان حماية المجتمع من استخدامها كسيف مسلط على الأعناق, مع تفعيل قاعدة المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

المصداقية: Credibility

تنطوى المصداقية على عوامل عديدة مرتبطة بطبيعة ونوعية السياسات الحكومية, ومدى الاستمرارية التى تتصف بها هذه السياسات, فضلاً عن درجة الاستقرار فى القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات. كما تتضمن المصداقية قدرة الأجهزة الحكومية على تنفيذ الأحكام, وتفعيل قضية المساءلة. و تحقيق درجة معقولة من المصداقية لفترة طويلة من الزمن, يمكن خلالها بناء جسور من الثقة بين صانعى السياسات, ومتخذى القرارات, ومنفذى القوانين, وجميع الوحدات الاقتصادية فى المجتمع. وتعد المصداقية أيضاً أحد أهم أجزاء ومتطلبات تفعيل الديمقراطية.

وبناء على ما سبق فإن الشفافية والمساءلة والمصداقية تعد عوامل هامة على طريقة بناء الديمقراطية, وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين كفاءة أداء الأجهزة الحكومية. مما يقضى فى نهاية المطاف برفع معدل النمو الاقتصادى, وتحسسن مستوى المعيشة, وتفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته فى صنع وتنفيذ القرارات والقوانين, ومراقبة مستوى الأداء, وتصحيح الانحرافات, وكفالة تحقيق التنمية المستدامة. ونعنى بالمشاركة الإسهام فى:

١- صنع وتنفيذ ومتابعة القرارات والقوانين الاقتصادية.

٢- العملية السياسية والأحزاب والانتخابات.

٣- إنتاج السلع وتقديم الخدمات المختلفة.

٤- حل المشكلات المجتمعية محلياً وخارجياً.

٥- تفعيل مستوى آداء الوحدات الاقتصادية.

(٤) قياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادي:

لقياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادي, سوف يتم الاعتماد على بيانات ٦٠ دولة ممثلة لمجتمع الدراسة, وهي مجموعة من الدول تم اختيارها على أساس توافر بيانات ومؤشرات كافية عن تحليل العلاقات سالفة الذكر بها خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١١), فضلا عن أنها تمثل دولا حققت مستويات معقولة من الحوكمة والديمقراطية, ودولا لازالت في طور المحاولة, ودول لم تزل تئن من وطأة النظم المتسلطة. هذا وتنطوي العينة كذلك على سلسلة زمنية لمتغيرات الديمقراطية والحوكمة والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عبر الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١١). وهي فترة كافية لتحليل العلاقات السابق ذكرها.

وقد تم الاعتماد على نموذج النمو الذاتي **Endogenous Growth Model** لتحليل أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في دول العينة. أما فيما يتعلق بمصدر البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالتحليل فسوف نلقي القليل من الضوء على هذه المؤشرات وكيفية تكوينها ومصدرها , وذلك على النحو التالي:

أولاً) مؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة)[١٦]:

يعكس هذا المؤشر نطاق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية أو الخارجية, أو بمفهوم المخالفة مدى تحرر النشاط الاقتصادى من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة, وغير المباشرة. ويقوم بإعداد ونشر هذا المؤشر معهد **Fraser Institute** و يسمى المؤشر **Economic Freedom**.(أو مؤشر الحرية الاقتصادية).

ووفقاً لآخر تقرير، صادر في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية فى خمس مجالات رئيسية لتدخل الدولة, وهى:

أ- **حجم التدخلات الحكومية المباشرة**. أي مدى تحكم الدولة فى تخصيص الموارد, وإنتاج السلع والخدمات. ويتكون هذا المجال من أربعة مكونات, وهى:

١) نسبة الاستهلاك الحكومى للاستهلاك الكلى.

٢) التحويلات الحكومية كنسبة للناتج المحلى الإجمالى.

٣) حجم الملكية العامة، والاستثمار العام.

٤) التغير في معدلات الضرائب على الدخل.

ب- **حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحمائية**. ويعكس هذا المجال مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعى, وقضائى, وقانونى مدعم للحقوق, والملكيات, وللمصالح الخاصة بدون تحيز, أو ضغوط سياسية.

جـ- **التدخل من خلال السياسة النقدية**. ويتصرف هذا المجال إلى قياس مدى تدخل الدولة من خلال إنتهاج سياسة نقدية مستقرة ويضم هذا المجال كل من معدل نمو المعروض النقدى مقارنةً بمعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى, والانحراف المعيارى لمعدل التضخم السنوى خلال الخمس سنوات الأخيرة, ومعدل التضخم السنوى.

د- **حرية التعامل مع الأجانب**. وينطوي هذا المجال على مدى تدخل الدولة فى تقييد المعاملات الخارجية السلعية, والخدمية, والمالية. ويشتمل هذا المجال على خمس مكونات, وهى:

١) الضرائب على التجارة الدولية.

٢) القيود التنظيمية المعوقة للتجارة.

٣) الفرق بين سعر الصرف الرسمى ، وسعر صرف السوق السوداء.

٤) تقييد التعامل في أسواق رأس المال الأجنبية.

٥) حرية تملك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية بالداخل, والخارج.

هـ- التدخل من خلال القيود التنظيمية.

ويعكس هذا المجال مدى تدخل الدولة من خلال التنظيم, واللوائح المعوقة لممارسة النشاط المحلى سواء المتعلق بالعمل, أو بالإنتاج, أو بالتصدير, والاستيراد, أو بالإقراض والإقتراض ويشتمل على أربع مكونات أساسية وهي:

١- تنظيم سوق العمل من حيث الأجور وقوانين العمل.

٢- تنظيم أسواق الإئتمان من حيث الملكية العامة للبنوك , والتحكم فى تخصيص الإئتمان للقطاع الخاص, والرقابة على سعر الفائدة.

٣- تنظيم قطاع الأعمال:بمعنى اللوائح المتعلقة بالدخول فى مجال الإنتاج, وذلك من حيث الرقابة على الأسعار والتدخلات الإدارية.

ثانياً) مؤشر الديمقراطية[١٧] :

منذ بداية السبعينيات قامت أحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية في عدد كبير من دول العالم, وتسمى هذه

المؤسسة بدار الحرية **Freedom House** ويتم إعداد هذا المؤشر فى شكل رقم إجمالى يعبر عن مستوى الديمقراطية في الدولة .

ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية, وكذلك الحقوق المدنية. وفى هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من قوائم الاستقصاء, إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية, والأخرى تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية. وإستناداً على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية. وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلى:

أ) الحقوق السياسية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام إنتخابى حر؟

٢) هل يتم اختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام إنتخابى حر؟

٣) هل توجد قواعد إنتخابية عادلة, وتكافؤ فى الفرص, وإنتخاب عادل, وأمانة بشأن صناديق الإقتراع؟

٤) هل من حق الأشخاص تنظيم أنفسهم فى مجموعات حزبية تنافسية؟

٥) هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لإنتخاب ممثل معين؟

٦) هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة قوة أجنبية عسكرية, أو حكومات إرهابية, أو أى شكل من أشكال القوة؟

٧) هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها، أم تسهم بشكل غير رسمى فى صنع القرار الحكومى.

٨) هل يستطيع الناخبون إمداد ممثليهم المنتخبين بقوة حقيقية؟

٩) فى حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام انتخابي ـ هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسئولين؟

١٠) هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد. وفى هذا الصدد يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات, وهي (الفساد السياسى, العنف السياسى, عدم التحيز السياسى ضد الأقليات, درجة المشاركة السياسية). ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية, ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد في الدولة نظام إنتخابى عادل, ويتمتع المواطنون بالحرية السياسية, ويوجد مشاركة من جانب الأقليات فى صنع القرار السياسى، ويوجد جماعات معارضة, ولايوجد فساد سياسى.

أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسى، أو العنف العسكرى, مما يضعف من كفاءة الديمقراطية, ولكن لا يزال النظام السياسى حراً. وتعني القيم (٣)، (٤)، (٥) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية. أما القيمة (٦) فتعنى أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد, ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية, ولا توجد نزاهة فى العملية الإنتخابية, ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفي حالة القيمة (٧) فإن النظام السياسى يصبح محكوماً بقواعد جامدة لا تسمح بأى مشاركة فى العملية السياسية. مع انتشار العنف, والفساد, والتحيز السياسى.

ب) الحقوق المدنية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟

٢) هل يوجد حرية للنقاش العام فى إطار ندوات, ومؤتمرات؟

٣) هل يوجد نقابات تجارية, وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

٤) هل يوجد إستقلال للقضاء؟

٥) هل يعامل الأفراد معاملة عادلة فى ظل قوانين الدولة؟

٦) هل يوجد إستقلال عن الفساد السياسى؟

٧) هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسى, والإعتقالات سواء للمؤيدين, أوالمعارضين للحكم؟ .

٨) هل تفرض الدولة قيود على حرية إختيار العمل, والإقامة؟

٩) هل توجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

١٠) هل يخضع الأفراد للإستغلال من جانب الجهاز الإداري الحكومي؟

وبالمثل يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأى بشكل رسمى, وغير رسمى, وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين, الخضوع للإعتقالات والفساد السياسي, تكافؤء الفرص وحرية النشاط الاقتصادي). ومنها يتم استخراج رقم إجمالى يعبر عن الحقوق المدنية, و يتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. و الدول التى تأخذ الرقم (١) تعنى أن هناك نظاماً مؤسسياً مدعماً للحقوق المدنية, ولا يوجد خضوع للفساد السياسى, وهناك حرية للتعبير عن الرأى, وأن هناك نظام اقتصادي حر. أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك نقص فى أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية, ولكنه لا يزال نظاماً حراً. والدول التى تأخذ القيم (٣)، (٤)، (٥) فتعنى أن هناك قيودا حكومية مفروضة على

الحقوق المدنية فى المكونات الأربعة. أما الدول التى تأخذ القيمة (٦) و(٧) فتعنى أنه لا يوجد أى شكل من أشكال الحريات المدنية.

وإستناداً على المؤشرين السابقين يتم استخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالى للديمقراطية. ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات.

ثالثاً) مؤشر الحوكمة أو الفساد(١٨)

ويقيس هذا المؤشر مدى وجود مدفوعات إضافية, غير رسمية يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة, لتسهيل, وتخفيف حدة, وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالاستثمار أو التصدير, أوالإستيراد, ودخول السوق المحلى, والخارجى, أوللحصول على مزايا تفضيلية بشأن الإقتراض, أوالضرائب, و استخراج التصاريح، والتراخيص، والدعم, وعند تنفيذ التعاقدات...الخ. كما يقيس مدى وجود, وانتشار الاستغلال والفساد والرشوة بين المؤسسات العامة، والسياسيين. وقد تم تكوين هذا المؤشر إستناداً إلى المسوحات التى أجرتها المؤسسات، والمنظمات المتخصصة فى هذا الشأن. وهذه المسوحات, عبارة عن أسئلة تم توجيهها لرجال الأعمال, والمنظمين, والمحللين الاقتصاديين، وعامة الجمهور، وتتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية خاصة يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد, والشركات المحلية والأجنبية عند إجراء أية معاملات مع هذا الجهاز. والمصدر الأساسي لهذا المؤشر هو تقرير الشفافية الدولية, **International**

Transparency الـذي يـتراوح نطاقـه بـين الصـفر (انتشـار الفسـاد), والـ١٠ درجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي).

وهناك مؤشرات تصدرها جهات أخرى قريبة الصلة بالمؤشرات السابق ذكرها , ومنها مؤشر يسمى **ICRG (International Country Risk Guide)** حيـث يوضـح هـذا المـؤشر خمسـة مجـالات أساسـية يـتم بموجبهـا الحكـم عـلى مستوى الحرية الاقتصادية والمناخ الاستثماري المصاحب, ومستوى المخاطر التي تعترض المستثمر الدولي وهو بصدد القيام بتوظيف أمواله في دولة ما. وهذه المجالات الخمسة هي:

(١) إنكار التعاقدات وفسخها بدون تعويض **Contract Repudiation**.

(٢) مخاطر نزع الملكية **Expropriation Risk**.

(٣) الفساد والرشاوى. **Corruption**

(٤) مصداقية ودور القوانين وتنفيذ الأحكام. **Rule of Law**

(٥) نوعية الجهاز البيروقراطي **Bureaucratic Quality**

رابعا : النموذج المستخدم في القياس:

سـوف يـتم تقـدير العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادي والمتغـيرات السـابق تحليلهـا, والمتعلقـة بالعولمـة, والديمقراطيـة, والحوكمـة أو الفسـاد باسـتخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية **(OLS)**, وذلك على النحو التالي:

$$g = \alpha_0 + \alpha_1 Freedom_{it} + \alpha_2 Democracy_{it} + \alpha_3 Governance_{it} + u_{it} \ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث تشير:

$Freedom_{it}$ = الحرية الاقتصادية (العولمة) في السنة **t** وللدولة **i**

$Democracy_{it}$ = مستوى الديمقراطية في السنة **t** وللدولة **i**

$Governance_{it}$ = الحوكمة أو مستوى الفساد في السنة **t** وللدولة **i**

كما سيتم الاعتماد على نموذج النمو الذاتي باستخدام دالة انتاج (كوب ـ دوجلاس) لتقدير العوامل المؤثرة على البواقي **Residuals** والتي تعرف بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج **Total Factor Productivity** , وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي **Endogenous Growth Model** الذي يأخذ في صيغته العامة دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التالية:

$$Y_{ti} = A_{ti}\, K_{ti}^{\alpha}\, L_{ti}^{\beta} \quad \text{.....} \quad (٢)$$

حيث تشير قيمة المعلمة A_{ti} إلى تأثير كافة العناصر الأخرى بخلاف رأس المال والعمل. وبالتعريف فهى عبارة عن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج **TFP** بما فى ذلك تأثير: الديمقراطية, والحرية الاقتصادية, والحوكمة, و رأس المال البشرى, والتغير الفني وغير ذلك من العوامل التنظيمية والمؤسسية التي قد تؤدي إلى تحسن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج , فالديمقراطية, والحوكمة, والحرية الاقتصادية تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الحكومى, وتحسين عملية تخصيص الموارد, ورفع قدرة ومهارة العنصر البشري, الأمر الذي ينعكس على الإنتاجية الكلية والنمو[١٩]. ويعد نموذج النمو الداخلي من أهم النماذج التنموية المعاصرة, إذ انه يبحث في أسباب حدوث النمو, على عكس نماذج النمو النيوكلاسيكية التي كانت تركز على كيفية حدوث النمو[٢٠]. فهذه النماذج الأخيرة اعتبرت أن النمو الاقتصادي يعتمد

بصورة أساسية على افتراض سريان قانون تناقص الغلة من ناحية, وسريان حالة المنافسة الكاملة من ناحية أخرى[٢١], ويتحدد مستوى الفن الإنتاجي من خلال عوامل خارجية **Exogenous** لاعلاقة لها بعوامل الإنتاج المستخدمة في دالة الإنتاج. وهذا يعني أن نماذج النمو النيوكلاسيكية قد نجحت في تفسير كيفية حدوث النمو, ولكنها لم تحدد بدقة أسباب هذا النمو.

ويعد **Robert Solow** من أهم منظري النمو النيوكلاسيكي خلال الخمسينيات من القرن الماضي[٢٢], حيث قام بتطوير نموذجا للنمو استنادا على متغيرات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية, وتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن النمو الاقتصادي يتحرك في اتجاه التوازن المستقر في الأجل الطويل **Long Term Steady State** وقد اعتمد في تفسيره هذا على تأثير معدل التغير الفني عبر الزمن. وعليه فإن التساؤل الذي طرحه عديد من الاقتصاديين فيما بعد هو عن مصدر حدوث هذا التغير الفني, أو بمعنى آخر ما هي العوامل الدافعة إلى هذا التغير عبر الزمن.

وقد فتح هذا التساؤل الباب أمام محاولات البحث عن هذه العوامل, وهو ما أسهم في التوصل إلى نماذج النمو الداخلي التي طُرحت على الساحة خلا ل فترة الثمانينيات من القرن الماضي, حيث توصل كل من **Paul Romer** و **Robert Lucas** إلى أن النمو يحدث من داخل النموذج ذاته, حيث يعتمد التغير الفني في الأجل الطويل على مجموعة من السياسات والأطر الاقتصادية التي تؤثر على مسار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل, وهو الأمر الذي تجاهلته نماذج النمو النيوكلاسيكية التي اعتمدت على علاقات فنية بين المدخلات (عناصر الإنتاج)

والمخرجات (الناتج), وافترضت ثبات متغيرات السياسة, وغيرها من الأطر المؤسسية ذات الصلة بعملية النمو. وفي هذا الصدد فإن منظري النمو الداخلي يرون أن التغير الفني غير المفسر في دالة الإنتاج يعتمد بصورة أساسية على مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بحوافز النمو, ومتغيرات السياسة المختلفة بما في ذلك عنصر رأس المال البشري, والإنفاق على البحوث والتطوير, والابتكار أو التجديد, فضلاً عن الأطر المؤسسية التي توفر مناخاً جيداً للنمو.

وعلى ذلك فإن الفرض الأساسي لنماذج النمو الداخلي هو سريان حالة تزايد الغلة, حيث تنتقل دالة الإنتاج بالكامل إلى أعلى عبر الزمن نتيجة لمتغيرات تنتج من داخل النموذج. ويفسر بذلك سريان هذا المبدأ الجزء غير المفسر من النمو في دالة الإنتاج, وهو ذلك الجزء الذي أطلق عليه **Romer** البواقي **Residuals** أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **TFP**[٢٣].

وبناء على هذا التحليل فإنه يمكن من المعادلة رقم (٢) اشتقاق المعادلة التالية, لتقدير أثر العوامل أو الأطر المؤسسية الممثلة في كل من العولمة, والديمقراطية, والحوكمة أو الفساد على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج, وذلك بتقدير المعادلة التالية رقم (٣):

$$A_{ti} = \beta_0 + \beta_1 Freedom_{it} + \beta_2 Democracy_{it} + \beta_3 Governance_{it} + u_{it} \ldots (٣)$$

خامسا: نتائج التقدير:

(١) تقدير المعادلة رقم (١) (التأثير المباشر على النمو):

بتقدير المعادلة رقم (١) أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$g = ٠,٠١٤ - 0.018\ Freedom_{it} + 0.215\ Democracy_{it} + 0.038\ Governance_{it}$$

T test (-٢,٢) (٢,٣) (٥,٦)

$R^{٢} = ٠,٣٣$

وتشير النتيجة السابقة إلى مايلي:

أولا : تؤثر الحرية الاقتصادية أو مؤشر العولمة على الناتج تأثيراً سلبياً, حيث تؤدي زيادة درجة الحرية الاقتصادية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو ١٨ في الألف. ولعل انخفاض قيمة التأثير السلبي على هذا النحو تعود إلى أن زيادة درجة المنافسة العالمية بزيادة عمليات التحرير الاقتصادي تؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت محدودة الكفاءة, وارتفاع معدلات البطالة, غير أن هذا التأثير سيبقى في الأجل القصير. ويمتد هذا الأجل القصير من منظور النمو الاقتصادي والتغيرات العالمية المستمرة في اتجاه تعميق العولمة أفقياً (بزيادة عدد الدول التي تتحول إلى تفعيل نظام السوق الحر), ورأسياً بزيادة أو اتساع نطاق عمليات التحرير الاقتصادي محلياً وخارجياً في كل دولة) إلى ما يزيد عن عشر سنوات.

ثانيا: لوحظ من التقدير أن الديمقراطية تؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة, ويشير ذلك إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار ٢١٥ في الألف فقط. أما في الأجل الطويل, وهو الأجل الذي يمتد إلى ما يزيد عن عشر سنوات

فإن زيادة وتفعيل مستوى الديمقراطية سوف يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي المتواصل. حيث تتولد من داخله عوامل محفزة ودافعة للنمو في الأجل الطويل.

ثالثا: ترتبط الديمقراطية إلى حد كبير بالحوكمة, وقد جاءت نتيجة التقدير لتشير إلى أن الحوكمة تؤثر إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي, إذ بلغ هذا التأثير نحو ٣٨ في الألف, ويشير ذلك إلى أن الفساد يدفع معدلات النمو إلى الانخفاض في الأجل الطويل, حيث تنعدم الحوافز على العمل والإنتاج وتشيع قيم لا أخلاقية في تنفيذ الأعمال وأداء الخدمات العامة, ومن ثم توزيع الناتج بصورة غير عادلة, تستند على سطوة المال وخراب الذمم.

رابعا: لوحظ أن معامل التحديد R^2 قد بلغ ٣٣ ٪ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو ثلث التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. ويعتقد الباحث أن هذا التأثر الراجع إلى المتغيرات المؤسسية, أي الديمقراطية والعولمة والحوكمة, أنها لا يظهر بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي, ولكنه يحفز على النمو, ويوفر بيئة استثمارية مواتية تؤثر على النمو في الأجل الطويل وتسهم في استمراريته.

(٢) تقدير نموذج النمو الداخلي : (الأثر على البواقي)

بتقدير المعادلة رقم (٢) أي دالة الإنتاج النيوكلاسيكية أمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

$$Log(Y_{ti}) = 0.974 \log(K_{ti}) - 0.01 \log(L_{ti})$$

T test (64.684) (-3.511) $R^2 = 0.95$

وبحساب البواقي وإعادة التقدير مع إدخال المتغيرات المؤسسية (الديمقراطية والعولمة والحوكمة) كمتغيرات مستقلة ومفسرة لبواقي دالة الإنتاج أمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

$$g = 0.333 - 0.05\,Freedom_{it} + 0.03\,Democracy_{it} + 0.012\,Governance_{it}$$
$$T\ test \qquad (-12.4) \qquad (5.9) \qquad (3.3)$$
$$R^2 = 0.37$$

ويمكن أن نلاحظ من التقدير السابق ما يلي:

أولاً: جاءت التقديرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية لتتفق مع التقديرات السابقة, حيث جاءت معلمة التأثير للحرية الاقتصادية على بواقي دالة الإنتاج نحو ٥ أي أن الزيادة في مستوى التحرر الاقتصادي يترتب عليه حدوث انخفاض في بواقي النمو بهذه النسبة, وكما سبق القول فإن هذا التأثير هو تأثيراً قصير الأجل, إذ أن الأجل الطويل مع تزايد عمليات التحرير الاقتصادي سوف يسمح بتحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

ثانياً: فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على البواقي فقد لوحظ أن زيادة مستوى الديمقراطية بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة البواقي بما نسبته ٣ في الأجل القصير. ومن المتوقع أن تتجه هذه النسبة إلى الزيادة في الأجل الطويل باعتبار أن الديمقراطية تحسن من المناخ الاقتصادي الملائم لزيادة الاستثمارات والنمو.

ثالثاً: جاءت التقديرات المتعلقة بالحوكمة بإشارة موجبة مما يشير إلى أن الحوكمة وتقليل الفساد يترتب عليه أيضاً زيادة مقدار البواقي في معادلة النمو بما نسبته ١٢ في الألف.

رابعاً: تفسر هذه العوامل مجتمعة نحو ٣٧ من التغير في بواقي دالة الإنتاج. وهذا يعني أن هناك ما يقرب من ٦٣ من التغير في البواقي لازالت غير مفسرة, ويعود ذلك إلى وجود عوامل عديدة لم تدخل في إطار التقديرات السابقة, ومنها على سبيل المثال, المستوى التعليمي ومدى توفر عنصر رأس المال البشرى, والأطر التنظيمية والتشريعية المختلفة, بالإضافة إلى مناخ الابتكار والتطوير, ومستوى الإنفاق على التعليم, والمستوى الصحي والغذائي إلى غير ذلك من العوامل أو المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي بصفة عامة.

ولعلنا نشير هنا في نهاية هذا البحث إلى المداخل والخيارات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية المستندة إلى أطر مؤسسية تسهم في تحقيق النمو المستدام

وتشتمل مداخل أو خيارات التنمية على صياغة الإطار العام لكفالة نمو الاستثمارات، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وتشير التجارب المعاصرة الى وجود عدة خيارات لإدارة عملية التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه الخيارات من دولة الى أخرى. فهناك **الخيار** الذى يتبنى موقفاً أكثر تشدداً من حيث تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وينادى بضرورة انسحاب الدولة من هذا النشاط واقتصار تدخلها على بعض الوظائف الرامية الى تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع من حيث وضع وصيانة التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، والاشراف على تطبيقها، وهذا الخيار ينطوى على ترك توجيه الموارد بصورة كاملة لقوى السوق دون تدخل من جانب الدولة، أما **الخيار الثانى** فهو خياراً معاكساً تماماً للخيار الاول، حيث تتدخل الدولة فى جميع جوانب النشاط

الاقتصادى وتتولى القيام بعمليات توجيه واستخدام الموارد المتاحة بصورة مركزية، ولا مكان فى ظل هذا الخيار لممارسة القطاع الخاص لأى نشاط اقتصادى .

والواقع أن تجارب التنمية قد شهدت الى جانب الخيارين السابقين **خياراً ثالثاً** أثبت نجاحاً كبيراً، وهو خليط من الخيارين السابقين، وقد تبنت هذا الخيار التنموي الأخير كل من اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والنمسا، حيث تترك عملية تخصيص واستخدام الموارد لآليات السوق، وتتدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية للتأثير على عملية توجيه واستخدام هذه الموارد، إضافة إلى الإشراف والرقابة والتنظيم لحركة النشاط الاقتصادي، وضبط إيقاعه وفقا لمجموعة من الأهداف العامة.

والكلمة الأخيرة في إطار خيارات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تتلخص في أن دور الحكومة يجب أن يتصف بالرشادة في صياغة الأطر العامة لممارسة هذا النشاط، ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المنظمة له. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال إصلاح مؤسسي- يكفل حماية الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، ويحدد المسئوليات، ويضع أطر واضحة للمصداقية والشفافية والمساءلة، ويسمح بتعقب الفساد واقتلاع جذوره أينما وُجد.

ولم يعد الخيار المطروح في الوقت الحالي هو أعمال آليات السوق أو تنحيتها جانباً، وتوجيه الموارد بصورة إدارية. بل إن الخيار المطروح للتطبيق وليس للنقاش هو تحرير النشاط الاقتصادي بكافة جوانبه، وإعمال آليات السوق، مع وجود إدارة حكومية جيدة تستطيع توجيه دفة الاقتصاد في عالم يموج بكثير من التغيرات وتجنب الآثار الضارة للنظم المتسلطة. فعولمة النظم الاقتصادية المحلية أصبحت أمراً واقعاً،

ولا مناص من التعامل مع هذه الظاهرة في إطار ما يُعرف بالحوكمة والديمقراطية في الأدب الاقتصادي والممارسات السياسية المعاصرة.

ولعل الخلاص من النظم المتسلطة التي تحكم يعد أهم شرط من شروط تحقيق النمو الاقتصادي. فهم بحكم تكوينهم العقلي وتربيتهم العملية لديهم عقيدة راسخة في طاعة الأوامر دون تعليق أو مناقشة لصحة هذه الأوامر من عدمه، كما أن سير الأوامر يأتي فقط عبر طريق واحد من أعلى إلى أسفل. وفي هذا الصدد فإنها لا تصلح لإدارة النظم السياسية والاقتصادية المعاصرة، وسرعان ما تنحرف إلى التسلط وفرض الأمر بالقوة. والجدير بالذكر أن عالم اليوم بما فيه من تواصل اجتماعي وعولمة معلوماتية عبر الفضائيات والانترنت، يجعل من الصعب استمرار هذا الحكم في أي مكان في العالم بما في ذلك مصر، التي يجب أن يُترك فيها السياسة لأهلها.

هوامش ومراجع البحث

(١) علاء عبد الحفيظ محمد: «تأثير التحول الديمقراطي في الدول النامية على السلام الدولي»، مجلة دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، السنة الخامسة عشر- العدد الخامس عشر، يناير ٢٠١٠، ص(٩).

(٢) المرجع السابق، ص (١٠).

(٣) Jian-Guang Shen: "Democracy and Growth, An alternative Empirical approach", (Discussion Papers, Institute for Economies in Transition, BOFIT, No. (١٣), ٢٠٠٢, P.(٧).

(٤) Samir Aita "Globolization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" paper presented at the first Mediterranean dialogue program workshop, Beyrouth, May, ٢٠٠٢

(٥) راجع في ذلك:

- Kormendi R. &Philip M. ١٩٨٥,: "Macroeconomic Determinants of Growth", (Journal of Monetary Economics),No. (١٦).
- Scully, Gerald W.:, ١٩٨٨, "The Institutional Framework and Economic Development,", Journal of Political Economy, No., (٩٦).

(٦) انظر في هذه الدراسات على سبيل المثال:

- Helliwell, J., ١٩٩٤,: "Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth", (British Journal of Political Science, No. (٢٤).
- Przeworski, A. & Fernando Limongi, ١٩٩٣: "Political Regimes and Economic Growth", (Journal of Economic Perspectives), No. (٧)

(٧) Barro, Robert,١٩٩٦,: "Democracy and Growth", (Journal of Economic Growth", No. (١).

(٨) Francisco L. & Rivera- Batiz:١٩٩٩, "Democracy, Governance and Economic Growth", (Paper Presented at the Conference Democracy, Participation and Development, Sponsored by the

Program in Economic Policy management at Columbia University, New York, York City.

(٩) Jian Guang Shen, "Democracy and growth"; op cit, BOFIT, ٢٠٠٢

(١٠) Samir Aita "Globolization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" op. cit., May, ٢٠٠٢

(١١) عادل المهدي: «عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية», (الدار المصرية اللبنانية, القاهرة) ٢٠٠٤.

(١٢) World trade organization Publications at : www.wto.org.

(١٣) Francisco L. & Rivera- Batiz:,١٩٩٩, "Democracy, Governance and Economic Growth", op…cit., p.(٢)

(١٤) Samir Aita "Globolization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" op…cit., May, ٢٠٠٢

(١٥) صديق محمد عفيفي: «قضايا خاصة في الإدارة المجتمعية, الشفافية – المساءلة– الشراكة» (ندوة منظومة الإدارة المجتمعية وإدامة التنمية), القاهرة, يوليو ٢٠٠٣

(١٦) راجع في مؤشر الحرية الاقتصادية: **www.hertige.org**

(١٧) راجع في مؤشر الديمقراطية **www.freedomhouse.org.**

(١٨) راجع في مؤشر الحوكمة أو الفساد: **WWW.transparency.org**

(١٩) Hall R. & Charles J.,"Why Do Some Countries Produce so Much Output Per Worker than Others?", (Quarterly Journal of Economics), No. (١١٤),١٩٩٩.

(٢٠) Nicolai J. Foss: "The New Growth Theory: Some Intellectual Growth Accounting", (Department of Industrial Economic and

Strategy, Copenhagen Business School), Working paper No.(٩٧-٢)

(٢١) يرجع تمسك الاقتصاديون لفترة طويلة بمبدأ تناقص الغلة إلى أنه يحقق نقطة وحيدة للتوازن المستقر من المنظور الرياضي, إذ أن تناقص الغلة يستند إلى تزايد التكلفة الحدية, أي زيادة التكلفة المترتبة على انتاج وحدة اضافية من الناتج عن تكلفة الوحدة السابقة عليها. وهذا يعني أن نقطة التوازن يمكن الوصول إليها عند مستوى الإنتاج الأمثل. فالنمو بفعل هذا المبدأ يتجه إلى التباطؤ بزيادة أحد عناصر الإنتاج حتى يتوقف تماما بعد فترة, إذ لايمكن الاستمرار في زيادة أحد العناصر إلى مالانهاية أما مبدأ تزايد الغلة فإنه يجعل النموذج الرياضي غير قابل للحل بأدوات القياس المعروفة, مما يضع الاقتصاد الرياضي في ورطة. راجع في ذلك:

Joseph Cortrigh:,: "New Growth Theory, Technology and Learning", (Review of Economic Development), No. (٤), ٢٠٠١

(٢٢) Solow R.,: "Technical Changes and the Aggregate Production Function", (Review of Economics and Statistics), No.(٣٩), ١٩٥٧.

(٢٣) Romer P. ,: "Increasing Returns and Long run Growth", (Journal of Political Economy), No. (٩٤), ١٩٨٦.